العرب
الثلاثاء 2020/04/14
السنة 42 العدد 11677

السراج يخفض الرواتب لضمان استمرار الإنفاق على الحرب

إجراءات تقشفية تنذر بتفاقم أزمة حكومة الوفاق

يؤشر قرار فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي في طرابلس بالتخفيض في رواتب الموظفين الليبيين إلى بداية إذعانه لمطالب حلفائه الإسلاميين الذين يقدمون تواصل الإغداق على جبهات القتال واستجلاب السلاح والمرتزقة على قوت الليبيين، ما يعمق أزمة حكومة الوفاق المحاصرة في طرابلس.

لا تقشف في تمويل الميليشيات

طرابلس – أصدر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الإثنين قرارا بخفض مرتبات العاملين بالوحدات الإدارية في جميع المؤسسات الممولة من الخزانة العامة بنسبة 20 في المئة بداية من الشهر القادم، في خطوة من شأنها أن تفاقم الغضب الشعبي.

ويرى المتابعون للشأن الليبي أن الخطوة لا يمكن فصلها عن الصراع الدائر بين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج وحلفائه الإسلاميين بشأن إدارة الأزمة التي تعيشها البلاد، حيث تواجه الحكومة صعوبة في التصرف في خزينة الدولة ما بين ضخ الأموال على أفراد الميليشيات المسلحة وعلى جلب المقاتلين الأجانب والأسلحة والذخائر أو دفع رواتب الموظفين.

> التخفيض في الرواتب يشير إلى إذعان السراج لمطالب حلفائه الإسلاميين بتقديم تمويل الحرب على قوت الليبيين

ويأتي القرار في وقت لم يستلم فيه أغلب الموظفين الحكوميين في ليبيا مرتباتهم للثلاثة أشهر الماضية بسبب الخلافات في إدارة الموارد المالية بين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج ومحافظ البنك المركزي في طرابلس المدعوم من الإسلاميين، الصديق الكبير.

وكان السراج في بداية الأمر يرفض سياسات التقشف المالية التي يحاول الكبير فرضها لضمان الإنفاق على الحرب، لكن يبدو أنه يبدي لينا الآن في الاستجابة لهذه السياسات.

وأدى رفضه لسياسات الكبير إلى شن حملة إعلامية عليه تتهمه بالتقصير في تمويل جبهات القتال، وصلت إلى حد التلويح بإقالته وإعلان حكومة "ثوار" أو حكومة حرب.

ويوصف الصديق الكبير بحاكم ليبيا ذي الصلاحيات المطلقة وتحوم حوله الكثير من الاستفهامات خاصة في علاقته بالغرب والإسلاميين الذين يرفضون إقالته من المنصب الذي يتولاه منذ سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي.

ويرأس الكبير الذي يصفه العديد من الليبيين على أنه إحدى أذرع الإسلاميين المصرف المركزي الليبي ويتمترس في المنصب رغم إقالته مرارا من قبل مجلس النواب الليبي.

وفي وقت سابق اتهم السراج في بيان له محافظ مصرف ليبيا المركزي بالسيطرة على السياسة النقدية للبلاد وإيقاف منظومات المقاصة والتحويلات وتدخله في سياسات الدولة الاقتصادية والمالية.

وردّ الكبير على السراج قائلا إن الأخير أصدر بيانا ضده بشكل فردي وأرجع إيقافه بيع النقد الأجنبي بشكل مؤقت إلى الضرورة القصوى بسبب توقف إنتاج النفط وتصديره وإقفاله للمنظومة المصرفية على مركزي بنغازي كإجراء احترازي.

ويقول مراقبون إن هدف محافظ المصرف المركزي من إيقاف المرتبات هو خلق ضغط شعبي على القبائل والجيش الليبي لإعادة فتح حقول النفط، إضافة إلى ادّخار الأموال لاستمرار الإنفاق على الحرب.

وتواصل حكومة الوفاق السيطرة على ثروات البلاد وتوزيعها وفقا للولاءات ومناطق النفوذ، ما يعمق الاحتقان الاجتماعي في البلاد التي تسيطر فيها الحكومة المحاصرة في طرابلس على عائدات ثروة نفطية هائلة متركزة في شرق البلاد وجنوبها.

وفي وقت تحذر فيه منظمة الصحة العالمية من تداعيات فايروس كورونا، تعاني المدن الليبية نقصا فادحا في التجهيزات الطبية والمرافق الاستشفائية.

وتعتبر ثروات ليبيا النفطية جوهر الصراع في ليبيا، إذ تستحوذ حكومة الوفاق على أغلب مواردها، ما استدعى تدخل القبائل الليبية في الشرق والجنوب لإغلاق هذه الحقول المحرومة من عائداتها. وتعتمد ليبيا في اقتصادها بشكل أساسي على إيرادات النفط كمصدر رزق وحيد للبلاد التي انزلقت في فوضى عارمة منذ الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي منذ تسع سنوات.

وتعرضت المنشآت النفطية لعدة هجمات وأعمال تخريبية، لكن في منتصف شهر فبراير أغلقت قبائل في المنطقة الشرقية والوسطى موالية للجيش الوطني الليبي الحقول والموانئ النفطية متهمة حكومة الوفاق بإهدار ثروات الشعب على الحروب وجلب المقاتلين الأجانب.

ويعتبر إغلاق الحقول والمنشآت النفطية أخطر ضربة توجه لسلطات طرابلس منذ العام 2011، خصوصا وأنها ناتجة عن حراك شعبي تقوده القبائل المؤثرة في مواقع الإنتاج والتصدير، والتي تتهم حكومة فايز السراج والأجهزة الخاضعة لها بتبديد إيرادات النفط في استجلاب المرتزقة وتهريب السلاح وتمويل الميليشيات وأمراء الحرب في محاولتها التصدي لتقدم الجيش الليبي، الذي يتشكل في أغلبه من أبناء تلك القبائل.

ويتمسك شيوخ القبائل بقرار غلق الحقول والمصارف والموانئ النفطية لحين تشكيل حكومة موحدة قادرة على حماية مقدرات الليبيين وضرورة وضع حد للعبث القائم بمؤسسات الدولة المالية، وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي وجهاز الاستثمارات الخارجية.

وطالب شيوخ القبائل الليبية الأمم المتحدة بسحب اعترافها بما يسمى المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق والمجلس الأعلى للدولة، في وقت يسيطر فيه الجيش الوطني الليبي على مناطق واسعة في مدن طرابلس.

وأيّد الجيش الليبي على لسان المتحدث باسمه عملية غلق الموانئ النفطية والحقول ومنع تصدير النفط. وكان القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر قد صرح خلال زيارته في وقت سابق إلى باريس، بأن "الجيش الوطني الليبي لا يستفيد ماليا من مبيعات النفط في شرق البلاد".

وينذر تجاهل حكومة الوفاق للغضب الشعبي من سوء إدارتها لموارد البلاد المالية وتبديدها للأموال في استجلاب المقاتلين ونجدة البنك المركزي التركي (4 مليارات دولار وديعة) على حساب الداخل المأزوم، باندلاع احتجاجات اجتماعية هدد سكان طرابلس بتفجيرها إذا ما مضت الحكومة في اتباع سياسة تقشف قد تصل إلى رفع الدعم عن الوقود، وهو ما تتجلى ملامحه في خفض موازنة 2020 مقارنة بـ2019.

وأقرت حكومة الوفاق موازنة العام 2020 بإنفاق قدره 27.9 مليار دولار مقابل 33.67 مليار دولار للعام 2019. وفي وقت يعيش فيه الليبيون أوضاعا اجتماعية مأزومة، تمضي حكومة الوفاق في فرض موازنة تقشفية، تثقل كاهل المواطنين، في حين تصرف الأموال في دعم جبهات القتال بالمال والسلاح والمرتزقة.

ومن المتوقع أن تتصاعد الأزمة بين حكومة الوفاق وموظفي القطاع العام، بعد إقرار موازنة تقشفية تشمل التخفيضات في رواتب الموظفين وحجب المكافآت والعلاوات والتقليص في عدد موظفي القطاع العام، إلى جانب التلويح برفع الدعم عن الوقود.

تقرير أوروبي حول الحريات في الجزائر يحرج السلطة

صابر بليدي

الجزائر – يتهيأ البرلمان الأوروبي لرفع تقرير إلى الاتحاد، للنظر في قضية معتقلي الرأي بالجزائر، وهي الخطوة التي ينتظر أن تثير لغطا كبيرا، حول ما باتت السلطة الجزائرية تنزعج منه، وتدرجه في خانة حملات التشويه والتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.

وتستعد لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي، لرفع تقرير إلى الاتحاد الأوروبي، لحض حكوماته على فتح ملف سجناء الرأي في الجزائر، واستثنائهم من قرار العفو الشامل الصادر عن الرئيس عبدالمجيد تبون، في إطار مكافحة تفشي وباء كورونا، والتخفيف من الاكتظاظ داخل المؤسسات العقابية.

ويعتبر هذا التقرير الثاني الذي يعده البرلمان الأوروبي، بشأن الأوضاع السياسية الداخلية في الجزائر، وإذا كان في المرة الأولى قد اكتفى بإصدار بيان تنديد وحض السلطات الجزائرية على وقف ما أسماه بـ"الممارسات القمعية والمساس بالحريات السياسية والإعلامية في البلاد"، فإن التقرير المنتظر يتجه إلى توظيف الهيئات الرسمية في الاتحاد لفتح الملف مع الحكومة الجزائرية.

ويتحدث دبلوماسيون أوروبيون عن أكثر من 170 ناشطا سياسيا، يقبعون في السجون، تم تعمد استثنائهم من قرار العفو الرئاسي، لرغبة السلطة في استغلال الأزمة الصحية في تصفية الحراك الشعبي من رموزه ونشطائه، وتمديد الهدنة السياسية إلى ما بعد الجائحة الصحية.

لكن دوائر مقربة من السلطة ترى في قرار العفو الرئاسي، قرارا شاملا يستهدف جميع الأفراد الذين يخضعون لأحكام نهائية، ولا يخص أفرادا أو عقوبات بعينها، وأن من يجري الحديث عنهم، هم في حالة استئناف أو طعن في مختلف درجات التقاضي.

ومع ذلك تلقى محامون وحقوقيون قرارات سجن ناشطين من الحراك الشعبي، رغم الوضع الاستثنائي الذي تعيشه البلاد، باستغراب شديد وتخوف من وضع حقوق الإنسان والحريات في الجزائر، فقرار العفو الرئاسي تقابله حملة توقيفات وإحالة على السجن المؤقت، مما يعزز الشكوك في نوايا السلطة في استغلال الوضع الصحي والهدنة السياسية لتصفية الحراك الشعبي.

وكانت محكمة سوق أهراس، في أقصى شرق البلاد، قد قررت نهاية الأسبوع إحالة الناشط رحال خليل على السجن بتهمة بث منشورات تحريضية وتهديد الوحدة الوطنية، كما نطقت محكمة سيدي امحمد بالعاصمة بحكم ستة أشهر نافذة في حق الناشط إبراهيم دواجي، بتهم مماثلة.

> البرلمان الأوروبي يتجه لتوظيف هيئاته الرسمية لفتح ملف الحريات مع السلطة الجزائرية

وتعد العقوبة المذكورة هي الثانية من نوعها في حق إبراهيم دواجي، الذي نشر قبل ذلك تسجيلات على شبكات التواصل الاجتماعي، يتهم فيها عناصر أمنية بلباس مدني يلاحقونه بسيارة مدنية، ثم أعلن بعدها عن توقيفه من طرف مصالح الأمن. وذكرت رابطة حقوق الإنسان في الجزائر أن السلطة تعمدت استثناء سجناء الرأي من قرار العفو، من أجل ممارسة المزيد من الضغط والتضييق على الحراك الشعبي، بغية تصفيته قبل الانتهاء من الوضع الاستثنائي الذي فرضه الوباء.

وهي المقاربة التي ذهب إليها الناشط والإعلامي مصطفى بن جامع، في تصريح لـ"العرب"، لما "اتهم السلطة بتشديد التضييق على الأصوات والمنابر الإعلامية المعارضة، بغية تصفية الحراك الشعبي من زخمه قبل رفع الحالة الاستثنائية التي تعيشها البلاد".

وإذ ركز تقرير البرلمان الأوروبي على سجناء الرأي، وعلى رأسهم الناشط السياسي المعارض ورئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي (غير معتمد) كريم طابو، فإن تواجد تسعة صحافيين بين المتابعة والسجن وحجب مواقع إخبارية، سيعزز ذرائع الهيئات الحقوقية في البرلمان الأوروبي.

وكانت الجزائر آخر الدول المغاربية، المعلن عن استفادتها من مساعدات الاتحاد الأوروبي لمواجهة وباء كورونا، ففضلا عن أنها جاءت متأخرة قد كانت رمزية مقارنة بما أسدي لدول أخرى في المنطقة (75 مليون أورو)، الأمر الذي يترجم حالة من الفتور بين الطرفين.

وفي ظل الفتور الذي يكتنف علاقات الطرفين، فإن حاجة السلطة الجزائرية إلى دعم الشريك الأوروبي، بسبب اهتزاز الشرعية الداخلية، الذي تقابله وضعية حقوق الإنسان الهشة وضغط الهيئات الحقوقية والنيابية، ستزيد من ارتباكها، رغم تلويحها بالتوجه إلى شركاء آخرين كالصين وروسيا.

كورونا لا يوقف محاكمة المحتجين

صراع مناصب يعصف بأكبر أحزاب المعارضة في المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط – عاد شبح الانقسام ليخيم على أكبر أحزاب المعارضة في المغرب، بعد أن قرر عبداللطيف وهبي الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة إقالة محمد أبودرار من مهامه كرئيس للكتلة النيابية للحزب في البرلمان، متهما إياه بإذكاء الصراعات في صفوف المناضلين.

وكلف وهبي النائب رشيد العبدي بالمهمة، وذلك بناء على ما قال إنها مجموعة من التصرفات الفردية غير المقبولة من طرف الرئيس السابق للكتلة البرلمانية، تهم التدبير اليومي والسياسي للتكتل بمجلس النواب.

واعتبر أبودرار أن ما قام به الأمين العام للحزب "إهانة كبيرة وأسلوب انتقامي" مشيرا إلى أن القرار خطأ جسيم لا يندرج مطلقا ضمن صلاحياته المؤطرة بالنظامين الأساسي والداخلي للحزب.

وقالت مصادر إن أسباب إقالة أبودرار تأتي على خلفية تدخل بعض قيادات من الحزب المنافس التجمع الوطني للأحرار (أغلبية) في شؤون تكتل نواب الأصالة والمعاصرة كمحاولة لاستقطابهم، ما قد يؤثر سلبا على السير العادي لعمل الكتلة النيابية داخل البرلمان.

وعلقت قيادات حزبية بالتجمع الوطني للأحرار في تصريح لـ"العرب"، "ليس لدينا أية نية لاستقطاب كوادر الحزب المعارض"، مؤكدين أن حزبهم منهمك حاليا في جهود مواجهة تداعيات فايروس كورونا ويترفع عن الدخول في المزايدات السياسية.

وقال عبداللطيف الغلبزوري، الأمين العام الجهوي للحزب، في تصريح لـ"العرب"، إن "رئيس الأصالة والمعاصرة يملك كل مبررات الإقالة كما أن الأغلبية الساحقة من النواب متفقون على إعادة اختيار رئيس آخر للكتلة النيابية وهو ما وقع".

ويتوقع مراقبون عودة الصراع بين مكونات الحزب، ما يشبه ما وقع قبل سنة، عندما تعرض حزب الأصالة والمعاصرة إلى حالة انقسام نتيجة خلافات بين أمينه العام السابق، حكيم بنشماش، وقيادات عارضت استمراره على رأس الحزب وعلى رأسهم الأمين العام الحالي عبداللطيف وهبي.

> إقالة رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الأصالة والمعاصرة تنذر بعودة الانقسام في صفوف الحزب

ويعتبر أبودرار من الموالين للأمين العام السابق حكيم بنشماش، فيما تقول مصادر إنه عمل من موقعه على خلق نوع من التشويش داخل التكتل النيابي في ذروة الصراع وأراد الاستفراد بالتسيير وعدم الانصياع لقرارات الحزب، كما كان من أبرز المعارضين لتولي وهبي رئاسة الحزب.

ورجحت مصادر أن يقدم أبودرار استقالته من ترؤس الكتلة البرلمانية قبل عرض قرار إقالته على المجلس التأديبي خلال الأسابيع القادمة.